

المشهد السياسي

«معلومات» بري: هناك من لا يريد الانتخابات داخلياً وخارجياً التوتر ينتقل إلى الحكومة

تتراكم الأزمات السياسية في وقت يفترض أن تبدأ البلاد بالتحضير للانتخابات النيابية، بعد أزمة «مرسوم الأقدمية» والخلاف حول «الميفاستر»، انتقل التوتر أمس إلى طاولة مجلس الوزراء، بعد أن كانت الحكومة شبه محيدة عن الأزمات. فيما حذر رئيس مجلس النواب نبيه بري من أنه يملك «معلومات» عن أن «هناك من لا يريد الانتخابات داخلياً وخارجياً»



سجك حول الصلاحيات في مجلس الوزراء (دالاتي ونهرا)

مسلسل الأزمات السياسية اليومية، يجعل الوقت من الآن وحتى الانتخابات النيابية المقبلة محفوفاً بالتوتر والقلق، في ظل أزمات معيشية متراكمة، تطبق على أنفاس اللبنانيين وتحاصرهم. والتوتر الذي بدأ مع الرئيس نبيه بري منذ توقيع الرئيس ميشال عون وسعد الحريري مرسوم الأقدمية لدورة ضباط 1994، انتقل إلى أمس إلى طاولة مجلس الوزراء، ما يجعل التساؤل مشروعاً حول ما إذا كنا أمام مرحلة سياسية جديدة ونظام سياسي جديد في منطقة تشارف فيها الحروب العسكرية على النهاية وتبدأ فيها التجاذبات السياسية لإنتاج أنظمة جديدة، فرغم تأكيدات



مصادر بعيداً: عون أول الرافضين للمس باتفاق الطائف وتوازاناته

القوى كافة، ومن بينها مصادر قريبة من قصر بعيداً، أمس، الالتزام باتفاق الطائف، إلا أن حديث الصالونات السياسية بات يتركز على أن التحول قادم على تركيبة النظام اللبناني الحالي، بفعل التوازنات الجديدة التي أرساها انتخاب عون، والخلاف الدائم على تفسير دستور الطائف ونصوصه. وآخر وجوه هذا الخلاف كان على طاولة الحكومة أمس عندما عبّر وزير الزراعة غازي زعيتر عن انزعاجه من عدم إدراج بنود عالقة تخض وزارته على جدول أعمال الحكومة لعدة جلسات حكومية، لينفجر سجال بين وزير المال علي حسن خليل والحريري حول صلاحيات رئيس



الحريري: حزب الله عامل استقرار ولن نواجهه

رأى رئيس الحكومة سعد الحريري أن مشاركة حزب الله في الحكومة توفر استقراراً سياسياً للبنان، وهو «يسعى إلى إبعاد لبنان عن الخلاف السعودي - الإيراني»، لافتاً إلى تخفيف «حملته الإعلامية ضد السعودية ودول الخليج... وهذا أمر إيجابي». ورفض «أي أفكار خاصة بالمواجهة» مع الحزب.

وأوضح الحريري، في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن حزب الله «عضو في الحكومة التي تدخل في تشكيلتها كل الأحزاب السياسية الكبيرة، وهذا يوفر استقراراً سياسياً في البلاد». وشدد على «أننا لن نقبل تدخلاً في سياسة لبنان من قبل أي جهة»، وعلى أن العلاقات مع إيران ودول الخليج «يجب أن تكون في أفضل شكل ممكن، وأن نخدم مصالحنا الوطنية». وقال إن السعودية «لم تتدخل أبداً في السياسة اللبنانية بشكل مباشر»، معرباً عن أمله بأن «تكون المملكة على استعداد لمساعدة لبنان اقتصادياً».

ورأى الحريري أن «قضية حزب الله تحمل طابعاً إقليمياً، ولبنان وحده لا يستطيع حلها»، وأن وقف الحزب مشاركته في الأعمال القتالية «يتطلب وقتاً... ومن غير الممكن أن يحدث خلال ليلة واحدة»، متوقفاً أن «هذه العملية ستبدأ بتقليص عدد مقاتليه في اليمن والعراق لكي يغادر البلدين بشكل نهائي لاحقاً».

أن «وزراء أمل أو الوزراء الآخرين يمثلون شريحة من المواطنين في البلاد، والاتفاقات الثنائية بين الأطراف لا تلغي الآخرين». كلام خليل دفع الحريري إلى ترك مقعده ومغادرة القاعة لبعض الوقت، قبل أن يتدخل الوزير محمد فنيش ويقنعه بالعودة إلى الجلسة. ومع تصاعد الحديث عن الصلاحيات ومحاولات الدفع لتعديل اتفاق الطائف، أكدت مصادر عين التينة لـ «الأخبار» أن «الرئيس بري حريص على العلاقة مع الرئيسين عون والحريري، وما نطلبه هو احترام الدستور والحفاظ على الصلاحيات التي ينص عليها الدستور»، لافتة إلى أن «الجميع يعلن تمسكه بالطائف والمطلوب ترجمة هذا التمسك من خلال الالتزام بالدستور». وحول الاقتراح الذي أرسله إلى الحريري

أعمال الحكومة. ولفت إلى أنه في الأونة الأخيرة، وخصوصاً بعد عودة الحريري من السعودية وتراجعته عن استقالته، يشعر بعض الوزراء بالامتعاض بسبب تجاهل بنود تخص وزاراتهم، فضلاً عن إدخال بنود للنقاش من خارج جدول الأعمال من المفترض أن يطلع عليها بعض الوزراء المختصين مسبقاً للإدلاء برأيهم فيها. وأوضح أن عدداً من الوزراء، ومنهم وزير المال، يقترح إضافة بنود على جدول الأعمال، فيأتيه الجواب من الأمين العام لمجلس الوزراء فؤاد فلغل بأن «هذا البند مرفوض من فوق وهذا البند مرفوض من تحت»، وسأل خليل: «نريد أن نعرف ما هي صلاحيات فوق وما هي صلاحيات تحت». كما أشار إلى ما سماه «الثنائية» في حصر بنود جدول الأعمال، مؤكداً

الحكومة في تحديد بنود جدول الأعمال. وبحسب مصادر وزارية مشاركة في الجلسة، فإن زعيتر طرح أمام رئيس الحكومة عدم إدراج بنود تخص وزارة الزراعة على جدول الأعمال، مؤكداً للحريري أنه سيغادر الجلسة طالما أنها لا تتضمن بنوداً تخصه على جدول الأعمال للاستفادة من الوقت وإنجاز أمور إدارية في وزارته. وما إن غادر زعيتر، بحسب المصادر الوزارية، حتى انتفض الحريري قائلاً بلهجة قاسية: «أنا ما حدا بيفرض علي جدول أعمال وبيتدخل بصلاحياتي». كلام الحريري لم يستسغه خليل، الذي عقب على رئيس الحكومة بمطالعة مختصرة، شرح فيها امتعاض وزراء حركة أمل ووزراء آخرين من الألية المعتمدة في مسألة جدول